

استعارة والذين علاقتهم غير المشابهة مجازاً من سلاطين قسوة
 الجواز المركب الى مغلقة الشابهة والى مغلقة غير المشابهة
 باسم يشبهون ان يكون ذلك القسم ايضاً مجازاً من سلاطين الجواز
 المفرد وان لم يشرحوا ذلك **قوله** بل يكاد يجرهم ذرير خمس
 تشبيلاً لعل منها التوفيق تسمية القسم الثاني استعارة
 تشبيلية مع حق الاستعارة فقط هنا حيث قال فلا يسم الاستعارة
 ولم يزل فلم يسم استعارة تشبيلية **قوله** فلا وجه لحصر الجواز
 المركب في الاستعارة التشبيلية **اقول** التقييد التشبيلية من
 الشارح والأفليس في عبارة شروح التلخيص ذكر التشبيلية
 بل عبارته هكذا تحصل الجواز المركب في الاستعارة وتشريفة
 بما ذكر عدول عن الصواب **اقول** لعل الأمام في قول شارح
 التلخيص في الاستعارة لعلها إشارة الى الاستعارة
 التشبيلية اذ هو المذكور في التلخيص هناك لا نقول اورد
 شارح التلخيص اعتراضه على حصر الجواز المركب في الاستعارة
 مطلق المفهوم من حصره في الاستعارة التشبيلية لا على حصره
 في الاستعارة المخصوصة اعني التشبيلية حيث قال وههنا
 بحث وهو ان الجواز المركب كما يكون الاستعارة فقد يكون
 غير استعارة الى آخر ما ذكره هناك ولعل الشارح راى قيد
 التشبيلية على قول شارح التلخيص بناء على ان الاستعارة

لا يتحقق في هذا القسم بل لا يسم قول الشارح
 بل يتكاد يجرهم ذرير خمس تشبيلاً فانهم
 اورد على الثاني

الاستعارة في الجواز المركب لا يكون التشبيلية وايضا اعتراض
 شارح التلخيص بظاهره على عبارة التلخيص والحصر المفهوم
 من التلخيص فها هو في الاستعارة التشبيلية مضحاً وان
 كان في مطلق الاستعارة في ضمنه ثم يقول اعتراض شارح
 التلخيص لا يرد على من عذر الجواز المركب بمثل تعريف
 هذا الكتاب بل انما يرد على من عذر بتعريف لا يصدق الا
 على التمثيل كصاحب التلخيص وقد يدفع الاعتراض عن ما
 التلخيص بان لم يتعذر من القسم الاخير من الجواز المركب
 لقلته ومثله لطالفة **قوله** ونحن نقول لا يجوز ان يظهره
 جواب عن اعتراض شارح التلخيص لكن لا ينبغي ان لو لم
 هذا الجواب لا يمكن ان يستلزمه جواب عما اوردته نفسه
 فيما سبق على تعريف الجواز المركب بقوله يمدق على مجموع
 اعتضوا بحبل الله ان تناقل **قوله** بخلاف غيرهما من المركبات
 وقد يجاب عن اعتراض شارح التلخيص بان تلك المركبات
 التي نقصها حصر الجواز المركب في الاستعارة كما هو من قبيل
 اخراج الكلام الاعلى مقتضى الظاهر كما صرح به في الفتاوح و
 ذلك الاخرى من قبيل الكناية كما نحن عليه ايضا في الفتاوح و
 كلامنا في الجواز فلا وجه لنتقن حصر الجواز المركب في الاستعارة
 بموازاة الكناية وتوزع هذا الجواز بوجوده **الاول** ان جواز ارادة

عامة الاستعارة ان يقال هناك ان تشبيلية تعتبر في
 فالجواز ان الجواز المركب المستعمل في قوله ما وظهر من حيث
 هو مركب يعتبر فيه من التلخيص في قوله ما وظهر من حيث
 التعريف على مجموع نحو اعتضوا بحبل الله ان لا يجوز في
 مجموع من حيث الجواز وفيه نظر اذ لا يصدق التعريف
 على شيء من الخبر المستعمل في الاشارة والاعلم ان
 الاشارة في الاستعارة التشبيلية مع ان الاستعارة
 الجواز والى غيرها حكم احدها ليس كما الاخرى كانت
 في خبر الكسح الا ان جعل الخبر الجواز في قوله ان كانت
 علاقتهم على الاستخدام كذا مع هذا الا واحد لكونه
 المصنف القوم في التعريف ومما اقتضاهم في التقسيم
 فتصطنع احمد على الثاني
 بل عبارة الفتاوح في موضعين على ان شرط الكناية
 ارادة المعتبرين متية